

الدكتور محمد عبد المومن

التهريب المناطقي بالمغرب
(1927-1956)

PASAPORTES | PASSEPORTS
PARADA
ARRET

منشورات مؤسسة الشهيد
امحمد أحمد بن عبود

الكتاب: التهريب المناطقي بالمغرب (1927-1956)

الـمؤلف: د. محمد عبد المومن

الناشر: مؤسسة الشهيد امحمد أحمد بن عبود

الهاتف: 0539710225

الـمطبعة: الخليج العربي- تطوان

الطبعة: **2025**

الإيداع القانوني: 2025M05621

الترقيم الدولي: **978-9966-56-509-9**

المختصرات والمصطلحات الأرشيفية والإدارية

بالإسبانية:

A.G.A: Archivo General de La Administración

B.N.E: Biblioteca Nacional de España

D.A.I: Delegación de Asuntos Indígenas

Asunto : قضية

Boletín : نشرة

Caja صندوق

Carpeta : محفظة

Correspondencia: رسالة

Despacho : مراسلة

Expédiente : ملف

Hoja : ورقة

بالفرنسية:

A.D.F.N: Archives Diplomatiques Français de Nantes

LG : Légation de France à Tanger

Dossier : ملف

Carton : صندوق

Note : مذكرة

Note de renseignements: مذكرة استعلامية

Livret : كتيب

Lettre: رسالة

تقديم

يســـعدني أن أقدّم هذا الكتاب للدكتور محمد عبد المومن، الذي يتناول موضــوعًا بالغ الأهمية والحســاســية، وهو التهريب المناطقي في المغرب خلال فترة الحماية الإســـبانية. ويســـعدني أيضًـــا أن أقدّم المؤلف الذي عرفته طالبًا مجتهدًا بقســـم التاريخ بكلية الآداب، وأقدّمه اليوم باحثًا متميّزًا، يُشـــهد له بالجدية والخلق العلمي الرفيع.

لقد عُرف الدكتور محمد عبد المومن بعمله في صـــمت، وباحترامه العميق لأساتذته، وبأسلوبه الذي ينهل من أخلاقيات الباحثين الكبار، هذا الكتاب هو في الأصـل قسـم من أطروحة لنيل شـهادة الدكتوراه، وقد قام المؤلف بمراجعتها وتنقيحها بعناية قبل نشرها، وهو ما يظهر جليا في جودة التصميم وبنية الكتاب.

ينقسم هذا المؤلَّف إلى قسمين رئيسين:

1- التهريب المناطقي وبنيته

2- نتائج التهريب المناطقي وجهود مكافحته

ويتضــمن كل قســم عددًا من الفصــول التي تعالج موضــوعات مثل البنيات الاجتماعية والتنظيمية للتهريب المناطقي، مع تحليل دقيق للظاهرة من مختلف أبعادها.

ما يميز هـذا العمـل هو الكفـاءة العلميـة والـدقـة المنهجيـة التي تعـامـل بهـا المؤلف مع موضوعه. فقد اعتمد على مادة وثائقية غنيّة ومتنوعة، شملت مصادر باللغة العربية، الإســبانية، والفرنســية. كما اســتند إلى كتب ومقالات مطبوعة، ووثائق رسمية مغربية و إسبانية وفرنسية، وشهادات شفوية، بالإضافة إلى الخرائط والاتفاقيات الدولية المرتبطة بالتهريب، وما تناولته الصـحافة الإسـبانية والفرنسـية والعربية، بل حتى الأمريكية.

لم يكتفِ المؤلف بالسرد والتحليل، بل أغنى عمله برسوم بيانية وإحصائيات دقيقة، تسلط الضوء على الأهمية القصوى لهذا الموضوع، رغم طابعه السري وغير المشروع. ومما يزيد من صعوبة التناول، هو ندرة الوثائق الرسمية حول نشاط تعتبره السلطات خارجيًا عن القانون، ما يجعل هذا العمل جريئًا في طرحه، ومتفردًا في مقاربته.

لقد اختار المؤلف هذا الموضوع عن وعي، رغم إدراكه للصعوبات التي تعترض الباحث في هذا المجال، ورغم الطابع المسكوت عنه الذي يطبع هذا النوع من الدراسات. وقد استمتعت بقراءة هذا الكتاب لما وجدت فيه من جدّة وعمق، خصوصًا في ظل قلة الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة.

أعتبر هذا العمل مساهمة رائدة في فتح باب البحث في موضوع ظل لفترة طويلة ضمن الطابوهات، وأحيّي الدكتور محمد عبد المؤمن على جهوده العلمية، وأتقدم إليه بأحرّ التهاني على هذا الإنجاز، راجيًا أن يكون بداية موفقة لمسيرة علمية متميزة، إن شاء اللّٰه.

الدكتور امحمد بن عبود

مقدمة

يُعدّ التهريب أحد أكثر الظواهر التاريخية تعقيدًا وإثارة للجدل، سواء من حيث بنيته التنظيمية أو دلالاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وإذا كان شائعًا النظر إليه باعتباره نشاطًا غير قانوني يندرج ضمن دائرة الجريمة أو الانحراف عن النظام، فإن القراءة التاريخية المعمقة تكشف عن أبعاده العميقة، وتُبرز موقعه كمكون فعّال من مكونات البنية المجتمعية، وآلية من آليات التفاعل بين السلطة والسكان، بل وكشكل من أشكال المقاومة الصامتة في وجه السيطرة الاستعمارية. ويكتسب التهريب في السياق المغربي أهمية خاصة، بالنظر إلى تعدد السلط الاستعمارية التي تقاسمت المجال المغربي، وتضارب سياساتها الاقتصادية والإدارية، ما خلق فضاءات حدودية رخوة، مثّلت بيئة خصبة لنشوء أنشطة غير رسمية ومعابر سرية، كانت تشكل جزءًا حيويًا من الحياة اليومية لسكان تلك المناطق.

يندرج هذا الكتاب في هذا الأفق، إذ يتناول ظاهرة التهريب بين المنطقتين الفرنسية والإسبانية خلال فترة الحماية (1927–1956)، وهي فترة تميزت بكثافة الحضور الاستعماري وتنازع السلطتين على المجال المغربي، مما أفرز حدودًا داخلية مصطنعة، خلقت تفاوتات حادة في الأسعار، وقيودًا على المبادلات التجارية، ومسارات متباينة في ضبط المجال والسكان. وقد أسهم هذا الوضع في تحويل التهريب من ممارسة فردية بسيطة إلى منظومة منظمة، تتشابك فيها المصالح وتتشكل عبرها علاقات نفوذ، يتداخل فيها الاقتصادي بالسياسي، والمحلي بالعابر للحدود.

إن التهريب في هذا السياق ليس مجرد ممارسة اقتصادية غير قانونية، بل هو ظاهرة تركيبية تعكس التوترات البنيوية التي عرفها المغرب في ظل الحماية، وتُضيء زوايا غير مرئية من التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لم

تكن ترد بالضرورة في الوثائق الرسمية أو تُرصد من قبل السلطة. فالتهريب المناطقي، كما تكشفه الوثائق الجمركية ومحاضر الشؤون الأهلية ورسائل السلطات المحلية، كان وسيلة للبقاء في وجه الفقر، ومنفذًا للربح السريع، ومجالًا لتكوين شبكات اجتماعية جديدة، وقناةً لدعم المقاومة الوطنية.

لقد انبثق هذا الكتاب من إشكالية مركزية تتجلى في: كيف ساهم التهريب المناطقي في إعادة تشكيل البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة بالمغرب خلال عهد الحماية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمد الكتاب على مقاربة متعددة الأبعاد، تجمع بين التحليل التاريخي والقراءة السوسيولوجية، كما ارتكز على وثائق أرشيفية نادرة، أغلبها صادر عن مصالح الجمارك، وإدارات الشؤون الأهلية، وأجهزة الشرطة والدرك، بالإضافة إلى شهادات شفوية.

وقد جاء بناء الكتاب متدرجًا، يلامس مستويات التهريب من القاعدة إلى القمة، ومن الفردي إلى الجماعي، ومن المحلي إلى العابر للحدود. فتناول أولاً جذور الظاهرة قبل أن ينتقل إلى الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمهربين، ثم انتقل إلى دراسة أشكال العصابات، وأدوار المتدخلين من حمالين ومساعدين ومرشدين، قبل أن يتوسع في تحليل مسالك التهريب، ووسائله، وأنواع السلع، والعلاقات التي نسجتها هذه الشبكات مع القياد والسلطات المحلية، سواء بالتواطؤ أو بالمواجهة.

إن هذا العمل، في جوهره، ليس دراسة لتاريخ التهريب فقط، بل هو محاولة لقراءة المغرب الاستعماري من الهامش، ومن خلال الممارسات اليومية التي مارست فيها الفئات المهمشة نفوذها الرمزي والفعلي، متحدّيةً بذلك نظم الاحتكار والرقابة والسيطرة، ومؤسسةً لاقتصاد غير رسمي، ومجتمع بديل، لا يقل تعقيدًا عن النظام القائم، بل ويتقاطع معه أحيانًا ويتجاوز حدوده.

الإطار الزمني:

دأب الباحثون والمهتمون بتاريخ المغرب خلال عهد الحماية، على تأطير أبحاثهم ودراساتهم بالفترة الممتدة من سنة 1912 تاريخ توقيع اتفاقية فاس وفرض الحماية على المغرب، إلى سنة 1956 تاريخ حصوله على الاستقلال.

لكننا في هذا الكتاب اخترنا أن يبدأ إطارها الزمني من سنة 1927، وأن ينتهي سنة 1956، وهذا الاختيار لا ينبع من رغبة شخصية، وإنما فرضته عوامل منهجية، وموضوعية ترتبط بطبيعة الموضوع، الذي اخترناه، أي موضوع التهريب "المناطقي"[1]، وهو موضوع لا ينفصل عن القضايا المتعلقة بالحدود.

فإذا كان اختيار سنة 1956 واضح المعنى والدلالة، على اعتبار أنها السنة التي استعاد فيها المغرب استقلاله، فإنها بالنسبة لنا هي السنة التي تم توحدت البلاد وألغيت الحدود المصطنعة التي فصلت لسنوات طويلة بين المغاربة، وألغيت فيها كذلك كل التنظيمات التي كانت تؤطر مرور الأشخاص والسلع بين ما كان يعرف بالمنطقة الفرنسية والمنطقة الإسبانية.

أما اختياري لسنة 1927 فيحتاج إلى توضيح، خصوصا أن نشاط التهريب لم يتوقف يوما، كما كان شائعا خلال السنوات الأولى من الحماية ولكن اختيارنا له ما يبرره.

وفي هذا السياق نسوق مجموعة من المبررات:

عدم سيطرة السلطات الاستعمارية على كامل المناطق الحدودية بين منطقتي الحماية إلا بعد نهاية حرب الريف سنة 1927، باستثناء القطاع الموجودة في أقصى الشرق، والذي يحده واد ملوية، والقطاع الموجود في أقصى الغرب والممتد في سهل اللوكوس.

---

[1] - التهريب المناطقي هو المقابل الذي نقترحه لمصطلح *Contrebande interzonale* الذي يَرِد في الوثائق الفرنسية والاسبانية.

عدم ترسيم الحدود (بشكل شبه نهائي)، إلا في سنة 1926، مع العلم أن خط الحدود الافتراضي، قد تغير على الورق عدة مرات، وفي كل مرة كان يتجه شمالا، مقلصا مساحة المنطقة الإسبانية، ومانحا مناطق جديدة ومواقع استراتيجية للمنطقة الفرنسية.

ـــ عدم تنظيم التجارة ومرور السلع إلا ابتداء من سنة 1927، حيث شهدت هذه السنة عقد العديد من الاجتماعات، التي حضرها ضباط الشؤون الأهلية الإسبان والفرنسيين، والتي تُوجت بالاتفاق على مجموعة من القواعد التي استمر العمل بها إلى سنة 1956، مع العلم أن العلاقات بين البلدين مرت بفترات مد وجزر، وكذلك العلاقة بين ضباط الشؤون الأهلية على جانبي الحدود المصطنعة.

ـــ تأخر إصدار القوانين التنظيمية المتعلقة بالجوازات والتأشيرات إلى سنة 1927، مما يعني أن تدبير الحدود قبل هذه السنة اتسم بالضبابية والعشوائية وتأثر بالقرارات الشخصية.

. تأسيس نيابة الشؤون الأهلية في المنطقة الإسبانية سنة 1927، هذه المؤسسة التي اضطلعت بأدوار مهمة، فيما يتعلق بتدبير الحدود وحل المشاكل المتعلقة بها، كما كان لمراقبي الشؤون الأهلية علاقة وثيقة بمنح رخص المرور ومكافحة التهريب.

الإطار الجغرافي:

كان التهريب خلال سنوات الحماية نشاطا معقدا ومتجذرا في البنيتين الاجتماعية والاقتصادية، ولا أدل على ذلك من المحاور الكثيرة، التي كانت تتدفق عبرها السلع والممنوعات والأسلحة، ومن المحاور البرية:

1. محور المنطقة الإسبانية/المنطقة الفرنسية.

. محور المنطقة الفرنسية /الجزائر.
-محور طنجة الدولية /المنطقة الإسبانية.
. محور سيدي إفني/المنطقة الفرنسية...

كما كانت هناك محاور بحرية عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- محور الجزائر/المغرب.
- محور إسبانيا /المغرب.
- محور إيطاليا /المغرب.
- محور المغرب /جبل طارق.
- محور المغرب/جزر الكناري...

كل هذه المحاور تعكس مدى أهمية التهريب، وتفرض ضرورة القيام بدراسة شاملة ومعمقة للإحاطة بكل جوانبه، لكن إنجاز بحث من هذا القبيل سيتطلب كما هائلا من الوثائق، وزمنا طويلا من البحث، لذلك كان من الضروري اختيار المحور الأكثر أهمية. وقد وقع اختيارنا على محور المنطقة الفرنسية/المنطقة الإسبانية، لأسباب عدة، أهمها الوضع الاستثنائي لمنطقتي الحماية الفرنسية والإسبانية، حيث يعد تقسيم المغرب اختراعا استعماريا خالصا أملته التناقضات الاستعمارية ورغبة الأطراف الأوربية المعنية، (فرنسا، إسبانيا، المملكة المتحدة)، في الحفاظ على مصالحها، مما أوجد هذه حالة استثنائية حيث لم يخضع أي بلد مُستعمر للتقسيم بين عدة قوى استعمارية، هذا الوضع الشاذ دفعنا إلى الإصرار على دراسة الحدود المختلقة بين المنطقتين، خصوصا أن عبور الأشخاص والبضائع خضع لقوانين وتنظيمات فرنسية وإسبانية واضحة، فلا تهريب بدون حدود تؤطرها قوانين إدارية وجمركية.

المصادر المعتمدة:

حاولت في هذا الكتاب تنويع المادة المصدرية، حيث تمكننا من الحصول على العديد من الوثائق المغربية والفرنسية والإسبانية، وبعض الوثائق الأمريكية والإيطالية، كما اعتمدنا أيضا على أبحاث ودراسات متنوعة، وبمختلف اللغات، وحاولنا أن نطلع على ما استجد منها لمواكبة آخر ما توصل إليه الباحثون من خلاصات. في هذا السياق نشير إلى أن المصادر المكتوبة باللغة العربية كانت أول ما اطلعنا عليه، وهي تنقسم إلى ثلاثة أصناف:

وثائق المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، ومعظمها عبارة عن مرسلات مخزنية تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، وهي إما صادرة عن دار النيابة بطنجة أو موجهة لها، وتتعلق بالمشاكل والمنازعات الناشئة عن أنشطة التهريب والقرصنة خصوصا بسواحل الريف الأوسط والشرقي، ورغم أنها ساعدتنا على الإحاطة بجذور التهريب إلا أنها سابقة عن الحقبة التاريخية موضوع الكتاب.

الجريدة الرسمية للمنطقة الفرنسية، وهي من المصادر الرئيسة لهذا الكتاب حيث تضمنت ظهائر ومراسيم وقوانين منظمة للتجارة الداخلية والخارجية، وللعلاقات التجارية مع المنطقة الإسبانية، وشكلت مجمل التشريعات الجمركية للمنطقة الفرنسية، وبعضها ظلت مستمرة إلى ما بعد استقلال المغرب.

مذكرات الوطنيين والفدائيين وأعضاء جيش التحرير، وهي عبارة عن شهادات حية لمقاومين ساهموا بشكل فعال في العمل المسلح خلال سنوات الخمسينات، وقد أفادتنا كثيرا في مسألة تهريب السلاح، لكن للأسف جميعها لمقاومين رجال، حيث لم نعثر على أي نص كتبته مُقَاوِمة، أو نقل شهادة شفوية لأحدى المقاومات ممن شاركن في تهريب السلاح ونقله وتخزينه.

وأمام الفراغات الكبيرة التي تميز الوثائق والمصادر المغربية، فقد كان من

الضـروري الاعتماد على الأرشـيفات الفرنسـية والإسـبانية، وفي هذا الإطار قمنا بزيارات للأرشيف الديبلوماسـي الفرنسـي ومقره مدينة نانت Nantes، وللأرشيف العام للإدارة الإســبانية ومقره مدينة قلعة هيناريس Alcala de Henares، وقد مكنتنا هذه الزيارات من الحصول على نسخ ورقية ورقمية لعدد كبير من الوثائق، كما استنفدت أيضا من عدد من الأرشيفات الرقمية، كأرشيف المراقب كارلوس بيريدا رويغ، والأرشيف الخرائطي للجيش الإسباني، وكذلك الأرشيف الخرائطي للجيش الأمريكي. بالنسبة لوثائق الأرشـيف الديبلوماسـي الفرنسـي بنانت، فهي صــادرة عن مديرية الشــؤون الأهلية، ومديرية الداخلية، وناحية وجدة، وناحية الربـاط، ومعظمهـا يتعلق بتنظيم العلاقـات الحـدوديـة، والحوادث الحـدوديـة، والتهريب خصوصـاتهريب السـلاح، بالإضـافة إلى وثائق تتعلق بتنظيم العلاقات التجارية بين المنطقيتين، وقد وجدنا صعوبة في الوصول إلى الكثير من الملفات التي لا تزال خاضـعة للسـرية. أما وثائق الأرشـيف العام للإدارة الإسـبانية ومقره مدينة بألكالا دي هيناريس، فمعظمها صــادر عن نيابة الشــؤون الأهلية، وهي عبارة عن رسـائل، وتقارير، ومذكرات أنجزها ضـباط الشـؤون الأهلية الإسـبان، الذين اشــتغلوا في المناطق الحدودية، وأغلبهـا يتعلق بالمشــاكل الحدودية وبنشــاط التهريب، وهي تتضــمن معلومات غزيرة عن الأوضــاع الاقتصــادية والاجتماعية والسياسية بالمنطقتين.

كما اطلعت على عدد من الأرشــيفات الرقمية، وأعني بشــكل أســاســي، أرشـيف مجلس الشـيوخ الإيطالي الذي يضــم تقارير مهمة عن أنشـطة المافيا الإيطالية، وأرشــيف كارلوس بيريدا رويغ Carlos Pereda Roig، والأرشــيف الخرائطي للجيش الإســباني، وكذلك الأرشــيف الخرائطي للجيش الأمريكي، التي استفدت منها على مستوى الخرائط، حيث أمدتني بخرائط وتصاميم تتعلق بتطور خط الحدود وانتشــار القوات العســكرية، وشـبكات الطرق والمســالك،

ووسائل الاتصال وكذلك بالامتداد المجالي لبعض أنواع الزراعات المهمة.

كما حصلت على عدد من الوثائق التي قدمت لي كما لا بأس به من المعطيات المتعلقة بالجمارك، والتشريعات الجمركية، وبالتدابير المتخذة خلال سنوات الحرب والمجاعة، وكذلك بالمهربين وبعصابات التهريب، وهذه الوثائق بالعربية، والفرنسية، والإسبانية، والإيطالية، بالإضافة إلى الجرائد لاسيما منها الصادرة في المنطقة الفرنسية التي وفرت لنا بعض معطيات حول ما كان يجري في الحدود. وأنوه في هذا السياق بالمساعدة الثمينة التي قدمها لي كل من السيد محمد أورياغل رحمه الله، الذي أجريت معه عددا من اللقاءات خلال شهر أبريل سنة 2016 بمنزله بمدينة تطوان، حيث أفادني كثيرا في استجلاء الكثير من التفاصيل المتعلقة بالتهريب، خصوصا ما تعلق بالجانب المتعلق بنقل السلع المهربة (بواسطة القطار)، وتخزينها، وتسويقها. وكذلك بالمساعدة القيمة التي تلقيتها من المقاوم السيد محمد بن عبد القادر الشتوكي، الذي استقبلني ببيته بمدينة طنجة يوم 16 يوليوز 2016، حيث أجريت معه حوارا ساعدني في فهم واستيعاب الكثير من الجوانب الغامضة المتعلقة بتهريب الأسلحة، وبدوره المحوري في نقلها من الشمال صوب مدينة الدار البيضاء التي كان ينسق مع خلاياها الفدائية.

المنهج: تطلبت طبيعة الموضوع بما ينطوي عليه من تشابك بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني توظيف منهج تاريخي مركب، قادر على استيعاب تعقيد الظاهرة وتعدد مستوياتها. فالتهريب، ليس مجرد نشاط اقتصادي غير قانوني، بل يمثل ممارسة اجتماعية ذات أبعاد رمزية وسياسية، وجب تفكيكها ضمن سياقها التاريخي.

اعتمدنا بالأساس على المنهج التاريخي النقدي، القائم على قراءة دقيقة للوثائق المتوفرة، وهي قراءة تتجاوز الوصف السطحي إلى التحليل البنيوي

للمضامين والسياقات، مع استحضار المقارنات بين الروايات الفرنسية والإسبانية والمغربية، وهو ما أتاح لنا اختبار الفرضيات وتصويب الصور النمطية الجاهزة. لم نكتف بقراءة الوثائق فحسب، بل سعى الكتاب إلى مساءلتها، ورصد ما تقوله وما تسكته في آن، واضعين نصب أعيننا الخلفيات السياسية التي تؤطر إنتاجها. وقد تم تعزيز المنهج التاريخي بمناهج مساعدة، كعلم الاجتماع لفهم دينامية الجماعات الحدودية، وعلم الاقتصاد لتفسير منطق السوق الموازي، وعلم القانون لتحليل تأطير الدولة لهذه الظاهرة أو عجزها عن ذلك. كما كان للمنهج الإحصائي دور تكميلي، حيث مكننا من رسم ملامح تقريبية للمهربين، عبر تحليل المعطيات الواردة في التقارير ومحاضر الاعتقال، رغم ما شاب هذه المعطيات من ثغرات.

غير أن هذه المناهج، على تنوعها، لا تخلو من إشكالات. فالمنهج الوصفي قد يقف عاجزاً أمام الظواهر المراوغة والمسكوت عنها، والمنهج الإحصائي يظل رهيناً بندرة المعطيات ومحدودية العينات. كما أن بعض المناهج المستعارة من علوم اجتماعية أخرى قد تفتقر للمرونة اللازمة عند إسقاطها على سياقات استعمارية معقدة كالتي عرفها المغرب. ومن هنا، فإن ما اقترحناه في هذا الكتاب هو مقاربة هجينة، تنتصر للتعدد المنهجي، وتراهن على المقارنة والمساءلة كمفتاحين لفهم التهريب لا كممارسة مادية فقط، بل كمؤشر على اختلالات أعمق في علاقة الدولة بالمجتمع والمجال الحدودي.

ـ مضامين الكتاب: يتضمن بابين وسبعة فصول جاءت على التالي:

الفصل الأول: السياقات التاريخية لبروز ظاهرة التهريب المناطقي:

يتناول هذا الفصل جذور التهريب في المغرب، ويتتبع ملامح الظاهرة قبل فرض الحماية، كما يناقش تأثير المعاهدات الدولية، خاصة اتفاقيات القرن التاسع عشر، التي أضعفت سلطة الدولة المركزية وفتحت الباب أمام تنامي أنشطة غير

قانونية. ويبيّن كيف ساهم الانقسام الاستعماري للمغرب إلى مناطق نفوذ في تكريس حدود داخلية (مناطقية) أصبحت بيئة خصبة لتطور التهريب.

الفصل الثاني: البنيات الاجتماعية والتنظيمية للتهريب المناطقي: يركز هذا الفصل على البنية البشرية والتنظيمية لظاهرة التهريب، محاولًا تجاوز الصور النمطية للمهرب الفردي نحو كشف تعددية الفاعلين والمتدخلين. كما يناقش تركيب العصابات وأدوار المهربين الصغار والحمالين والمرشدين، كما يسلط الضوء على علاقاتهم بشخصيات نافذة وسلطات محلية. ويكشف عن التواطؤ والمرونة التي ميزت تعامل الإدارة الاستعمارية، لاسيما في المنطقة الإسبانية، مع هذه الشبكات، مما حول التهريب من نشاط معزول إلى منظومة معقدة يتداخل فيها ما هو اقتصادي بما هو سياسي وأمني.

الفصل الثالث: مسالك التهريب المناطقي ووسائله: ينتقل هذا الفصل إلى الجانب العملي من الظاهرة، حيث يدرس مسالك التهريب الرئيسية التي ربطت بين المنطقتين الفرنسية والإسبانية، برًّا وبحرًا، ويعرض الوسائل المعتمدة في عمليات التهريب، من الدواب والقطارات إلى السيارات والزوارق. ويُظهر الفصل كيف تكيّفت شبكات التهريب مع المتغيرات المحلية والدولية، وظلت قادرة على اختراق الحدود المصطنعة بوسائل مبتكرة.

الفصل الرابع: أنواع السلع المهربة: يركز على أنواع السلع التي كانت تُهرّب، من السلع اليومية إلى المواد الاستراتيجية، وخصوصا خلال الأربعينات والخمسينات.

الفصل الخامس: تهريب السلاح : يشكل هذا الفصل محورًا بالغ الأهمية في الكتاب، إذ يتناول تهريب الأسلحة باعتباره أحد الأوجه الأكثر خطورة وتعقيدًا ضمن منظومة التهريب المناطقي. ويبرز هذا الفصل بالاعتماد على وثائق فرنسية وإسبانية، ليبرز كيف تحول التهريب السلاح إلى نشاط اقتصادي تعاطته العديد

من الفئات.

الفصل السادس: التهريب المناطقي في خدمة الحركة الوطنية: يتناول الفصل علاقة التهريب بالحركة الوطنية المغربية خلال فترة الحماية، ويركز بشكل خاص على دور التهريب في دعم العمل الوطني والمقاومة المسلحة، من خلال تهريب الأسلحة والوثائق والمناشير. يعرض الفصل بعض الشهادات والوثائق التي توضح كيف لجأت خلايا الحركة الوطنية إلى شبكات التهريب العابرة للحدود بين المنطقتين الفرنسية والإسبانية من أجل تجاوز الرقابة الاستعمارية، كما يذكر أسماء بعض المقاومين الذين هربوا الأسلحة إلى الفدائيين وجيش التحرير، أو في تهريب الفدائيين إلى المنطقة الإسبانية.

الفصل السابع: انعكاسات التهريب المناطقي وجهود مكافحته : يتناول هذا الفصل نتائج التهريب على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والقيمي، والإجراءات والتدابير التي اتخذتها السلطات الاستعمارية الفرنسية والإسبانية لمحاربة التهريب بين المنطقتين.ويعرض الفصل نماذج من الإجراءات الزجرية التي تم تنفيذها في بعض المحاور المعروفة بنشاط التهريب، مع ذكر بعض النماذج التطبيقية والتقارير الرسمية ذات الصلة.

فالحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبتوفيقه تُذلل الصعوبات وتتحقق الغايات. لا يفوتني إلا أن أتقدّم بخالص الشكر والعرفان إلى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل، علمًا أو دعمًا أو تشجيعًا.

إلى أساتذتي الأفاضل الذين أرشدوني بفكرهم وخبرتهم، وزوّدوني بالأدوات المعرفية والمنهجية التي كان لها الأثر الكبير في توجيه هذا العمل وأخص بالذكر الأساتذة د. شكيب الشعيري، د. امحمد بن عبود، د. محمد اللحية. وإلى عائلتي الكريمة، التي كانت ولا تزال السند الحقيقي في كل مراحل حياتي، شكري العميق لهم على صبرهم ومحبتهم ودعواتهم التي لا تنقطع.

كما لا يفوتني أن أعبّر عن امتناني لكل من أتاح لي فرصة الاطلاع على الوثائق والمصادر، ولكل من قدّم لي ملاحظة ساعدتني على تطوير هذا العمل.

هذا الكتاب ثمرة جهد جماعي بمعناه الواسع، وإن كان يحمل اسمي، فهو يحمل في طياته بصمات كثيرين، لهم مني كل التقدير والامتنان.

أسأل الله أن يساهم هذا العمل في كشف جوانب مجهولة من تاريخ بلادنا، وألتمس من القارئ العذر في ما قد يصادفه من خطإ أو تقصير.